

القياس على القليل في العربية *Analogy to the few in Arabic*

أ/ الأخضر شطبي *

جامعة الجلفة،

(الجزائر)

chetibilakh@gmail.com

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٩/١٠ النشر ٢٠٢٥/١٢/١١

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٧/١٠

ملخص:

يتناول هذا المقال مسألة "القياس على القليل" في النحو العربي، وهي من أبرز القضايا المنهجية التي أثارت جدلاً واسعاً بين النحاة، قديماً وحديثاً. ويستعرض المقال الأطر المفاهيمية المرتبطة بالقليل والشاذ والسماع، مع تتبع مواقف المدارس النحوية الكبرى (البصرية والكوفية)، وموقع ابن جني المتوازن، واتجاه الأندلسيين الراض. كما يعرض نماذج تطبيقية للقياس على القليل في كتب النحو، ويناقشها تحليلاً ومنهجاً، مع مقارنة بالرؤى اللسانية الحديثة كالنحو الوظيفي، والتوليدي، والتداولي. وينتهي المقال إلى أن القياس على القليل قد يكون اجتهاداً علمياً إذا استند إلى علة واضحة وسياق لغوي معتبر، وقد يكون اضطراراً منهجياً إذا افتقر إلى ذلك. ويوصي المقال بضرورة مراجعة مفهوم القياس النحوي وفق مناهج وصفية وتداولية حديثة.

الكلمات المفتاحية: القياس النحوي، القليل، الشاذ، المدارس النحوية، ابن جني، النحو الوظيفي، الاستعمال اللغوي.

Abstract

This article addresses the issue of qiyās ‘alā al-qalīl ("analogy based on rare usage") in Arabic grammar—a major methodological debate among classical and modern grammarians. It first clarifies key concepts such as rare, irregular, and heard (attested) forms, and then traces the perspectives of the major grammatical schools (Basran and Kufan), the balanced position of Ibn Jinnī, and the critical stance of Andalusian scholars. The article presents applied examples from traditional grammar books and analyzes them in light of both classical theory and modern linguistic approaches, including functional, generative, and pragmatic grammars. The study concludes that analogy on rare usage can be a legitimate linguistic reasoning if supported by sound motivation and contextual evidence; otherwise, it may reflect methodological instability. The article recommends reevaluating grammatical analogy within descriptive and usage-based linguistic frameworks.

Keywords: grammatical analogy, rare usage, irregular forms, Arabic grammatical schools, Ibn Jinnī, functional grammar, language usage.

* المؤلف المرسل: الأخضر شطبي

شكّلت قضية القياس في النحو العربي أحد أعمدة التفكير النحوي منذ نشأته، وكانت وسيلة لتعليل الظواهر اللغوية وبناء القواعد النحوية على أسس عقلية ومنهجية. وقد تطور هذا المفهوم من مجرد ملاحظة انتظام اللغة إلى أداة منهجية للتقعيد والاستنباط. غير أن من القضايا الإشكالية التي واجهها النحاة، قديماً وحديثاً، مسألة القياس على القليل، أو ما يُسمى بالقياس على "النادر" أو "الشاذ"، وهي مسألة تنطوي على توتر بين مقتضيات العقل الاستدلالي ومقتضيات الواقع الاستعمالي للغة.

يتصل القياس على القليل بمفهومين متلازمين: التعميم والتمثيل. فالنحاة لم يكتفوا بالنصوص المنقولة عن العرب، بل سعوا إلى تعميم الأحكام النحوية على غير المنقول عن طريق الاستدلال، غير أن هذا الاستدلال لم يكن مطلقاً، بل قُيد بشروط منها: الكثرة، والطرْد، والفصاحة. والسؤال المحوري الذي يعالجه هذا البحث هو: هل يجوز للنحوي أن يقيس على الظواهر القليلة في كلام العرب؟ وإذا جاز، فما ضوابط ذلك؟

تتجلى أهمية هذا المقال في كونه يعيد مساءلة إحدى المسلّمات النحوية من منظور تأصيلي نقدي، كما تحاول أن تربط بين اجتهادات النحاة القدامى ومناهج اللسانيات الحديثة التي تعيد ترتيب الأولويات من حيث التركيز على التداول، والوظيفة، والسياق.

يهدف هذا المقال إلى:

- تحديد المفهوم الدقيق لـ "القياس على القليل" في ضوء المفاهيم النحوية.
- استعراض المواقف المختلفة للنحاة القدامى إزاء هذه المسألة.
- تقديم أمثلة تطبيقية توضّح نطاق الخلاف.
- تحليل أبعاد المسألة من وجهة نظر لسانية حديثة.
- إبراز البعد المنهجي والمعرفي لهذه الظاهرة.

يعتمد هذا المقال منهجاً تحليلياً تأصيلياً، يجمع بين التحقيق المفهومي والتحليل النصي من جهة، والنقد المنهجي من جهة أخرى، في ضوء معطيات التراث النحوي واللسانيات الحديثة، مع التركيز على أبرز المصادر النحوية الأصلية والحديثة.

الجهاز المفاهيمي: القياس، القليل، الشاذ، والسماع:

١ - تعريف القياس النحوي

القياس في النحو هو إلحاق فرع بأصل في حكم لعل جامعة بينهما. ويُقصد بالأصل ما ثبت حكمه بالسماع عن العرب، وبالفرع ما لم يُسمع منه، ولكن ألحق به لوجود الجامع في العلة. يقول ابن يعيش: "القياس هو حمل غير المنصوص على المنصوص لاشتراكهما في علة الحكم". (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج ١، ص ١٧). فهو عملية استدلال عقلي، يلحق بها ما لم يُسمع على ما سُمع، بشرط أن تتوافر شروط أهمها: العلة، والطرْد، والكثرة، والفصاحة.

٢ - مفهوم القليل:

القليل هو ما ثبت عن العرب لكنه لم يكن شائعاً في كلامهم، أي ما ورد عنهم لكنه لم يطرد استعماله. ويُعدّ مرتبة وسطى بين الشاذ والمطرّد. يقول ابن جني في هذا السياق: "القليل ما جاء عن العرب لكنه لا يُقاس عليه لكثرة ما خالفه" (ابن جني، ١٩٩٣، ج ٢، ص ١٥).

٣. الشاذ:

الشاذ في اصطلاح النحاة هو ما خالف القياس، أو ما خالف الأكثر، أو ما نُقل عن قلة من العرب. وقد اتفق أكثر النحاة على أن الشاذ لا يُقاس عليه، وإن ورد عن العرب، لأنه غير مطرّد. يفرّق ابن السراج بين الشاذ والمطرّد بقوله: "كل ما كثر في كلامهم فهو المسموع المعتبر، وما قلّ شدّ فلا يُقاس عليه" (ابن السراج، ١٩٩٦، ج ١، ص ١١٢).

٤. النادر:

هو أقل من القليل، وأدنى في درجة القبول عند النحويين، وقد يكون النادر من باب الاستثناء، أو مما لا يُنتج به في بناء القواعد، وإن كان مسموعاً. وقد عبّر بعض النحاة عن هذه المرتبة بقولهم "ما لا يُلْتَفَت إليه".

٥. الفرق بين السماع والقياس:

السماع هو ما ثبت نقله عن العرب، وهو المصدر الأول للحكم النحوي. أما القياس فهو أداة عقلية تُستخدم لتعليل السماع وتوسيعه. وقد حاول النحاة التوفيق بينهما، لكن عند تعارضهما يُقدّم السماع على القياس، وخاصة في المسائل ذات الكثرة. قال السيوطي: "لا يُترك السماع للقياس، بل القياس إنما يعمل عند فقد السماع أو في باب ما احتمل الأمرين" (السيوطي، ١٩٨٩، ص ٧٩).

٦. منزلة القليل بين مراتب الاحتجاج:

قسم النحاة مواد اللغة بحسب مراتب الاحتجاج إلى:

- المطرّد: ما كثر وتكرّر في كلام العرب.
 - القليل: ما ثبت لكنه نادر.
 - الشاذ: ما خالف القاعدة، أو ما نُقل عن فئة قليلة.
 - المخترع: ما لا أصل له في السماع أو القياس، ويُرفض بالكلية.
- ومن ثمّ، فإن القياس على القليل يقع في مرتبة حرجة بين الاستدلال العقلي والاعتماد على النص المنقول، مما جعله محلّ خلاف بين النحاة.

٧. تاريخ الجدل حول القياس على القليل: بين البصريين والكوفيين

١. المدرسة البصرية: نحو عقلائي صارم:

مثّلت المدرسة البصرية اتجاهًا نحويًا عقلائيًا صارمًا، يستند إلى القياس المنطقي، ويشترط في الأصل الذي يُقاس عليه أن يكون مطرّدًا، شائعًا، خاليًا من الشذوذ. وقد كانت مواقف أعلام هذه المدرسة تميل إلى رفض القياس على القليل، خشية أن يؤدي إلى اضطراب القواعد، ويُنتج أحكامًا لا أصل لها في الاستعمال الفصيح. قال أبو علي الفارسي: "لا

يُقاس على ما شذَّ عنهم، لأن القياس إنما يُعتبر فيه ما اطرَّد في كلامهم، لا ما جاء نادرًا" (الفارسي، نقلًا عن السيوطي، ١٩٨٩، ص٨٣).

وكان سيبويه، رائد المدرسة البصرية، لا يقيس إلا على ما توفرت فيه شروط الفصاحة والاطراد، وأحيانًا يورد الظواهر القليلة من غير أن يقيس عليها، بل يصفها بأنها "قليلة" أو "غير مطَّردة".

٢. المدرسة الكوفية: نحو واقعي مرن:

ظهر الاتجاه الكوفي الذي غلب جانب السماع على القياس، وكان أكثر مرونة في قبول الشواذ، بل في بعض الأحيان، كان يقيس على القليل إذا ثبت سماعه عن العرب، ولو من قبيلة واحدة. يقول الكسائي وهو أبرز أعلام الكوفيين: "ما سُمع عن العرب فلا بأس أن يُقاس عليه، وإن قلَّ، لأنهم لا يتكلمون إلا على قياس" (نقله عنه السيوطي، ١٩٨٩، ص٧٨).

وقد انعكس هذا التوجه في شروح الفراء، الذي اعتبر أن القول النادر إذا ثبت عن قبيلة فصيحة، جاز القياس عليه، لأن اللغة العربية ليست محصورة في فئة واحدة، بل موزعة بين قبائل كثيرة، ولا يُشترط في الظاهرة أن تكون عامة في جميعها.

٣. ابن جني: موقف مركزي متزن:

جاء ابن جني لاحقًا بموقف وسطي، فقد كان يعي صرامة البصريين ومرونة الكوفيين، وحاول أن يوفق بين الاتجاهين. ففي كتابه "الخصائص"، طرح فكرة أن العرب لا تتكلم على غير قياس، وأن ما يُعدَّ شاذًا في الظاهر قد يكون له منطق داخلي، أو قاعدة غير ظاهرة، لم يدركها النحاة بعد. يقول: "العرب إنما أرادت من العلل ما نسبناه إليها وحملناه عليها، لا أنها كانت تعرفه وتقصد" (ابن جني، ١٩٩٣، ج١، ص٥٢). "فإن قيل: فهلا قسمت على القليل؟ قلنا: لأن الأصل في القياس أن يكون على ما كثر، لئلا يُبنى الكل على ما قلَّ" (المصدر نفسه).

هذا القول يعكس تردّد ابن جني بين ضرورة التعليل، وبين الاحتياط المنهجي في القياس على الظواهر النادرة.

٤. المدرسة الأندلسية: النقد الجذري للقياس:

في أواخر القرن السادس الهجري، برز تيار نقدي في الغرب الإسلامي، تمثّل في ابن مضاء القرطبي، الذي شكك في صلاحية القياس النحوي عمومًا، ورأى أن كثرة القياس والتأويلات أضرت بالنحو العربي، وأدخلت عليه ما ليس منه. قال في كتابه "الرد على النحاة": "القياس لا يلزم في اللغة، لأن اللغة نقل وسماع، ولا يُبنى الكلام على ما لم يقله العرب" (ابن مضاء، ١٩٩٤، ص٥٤). فكان موقفه من القياس على القليل حاسمًا بالرفض، بل رفض حتى القياس على الكثير، إذا لم يكن مسموعًا.

٨. نماذج تطبيقية من القياس على القليل في كتب النحو

إن التطبيقات العملية أصدق ميدان لاختبار المواقف النظرية. وقد ظهرت في التراث النحوي العديد من الظواهر التي اختلف النحاة حول جواز القياس عليها، بسبب قلة ورودها في السماع أو شذوذها عن القياس العام. نعرض فيما يلي نماذج مختارة من أبرز تلك الظواهر:

١. حذف حرف العلة في الجزم: "لم يدع" و"لم يرم"

يُجزم الفعل المعتل الآخر بحذف حرف العلة، كما في "لم يدع"، و "لم يرم"، وقد أجاز النحاة القياس على هذا الحذف، رغم قلة وروده في الاستعمال، بالنظر إلى أنه موافق للقياس من جهة، ولأن العرب نطقت به في مواضع قليلة. لكن بعض النحاة المتحفظين ترددوا في التعميم، لندرة شواهد الجزم بالحذف. قال الزجاجي: "حذف حرف العلة في الجزم والوقف شاذ عن القياس، وإن جاز في الضرورة" (الزجاجي، ١٩٨٤، ص ١٠٢). لكن ابن مالك استقرّ على القياس عليه، وقال: "ويُقاس حذفُ العلة في الجزم على ما ورد من أمثلة، وهو مطرد عندي" (ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٩٤).

٢. تنثية المقصور: "عصا → عصوان"

من الظواهر النادرة التي قيس عليها، تنثية المقصور المنتهي بألف أصلية، حيث تُقلب الألف واوًا أو ياءً بحسب الإعراب، مثل: "عصا → عصوان"، "فتى → فتیان"، وقد وردت هذه الصيغ قليلة في كلام العرب، لكنها أصبحت أصلاً يُقاس عليه، برغم تحفظ بعض النحاة. قال سيبويه: "قالوا: عصوان ورحيان، وهي قليلة، ولكنها مقيسة على ما سمع" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٧٥).

٣. بناء الأفعال من الجوامد: "تمندل" و"تأرمل"

اشتقاق الأفعال من الجوامد من الظواهر التي لم تكن شائعة في كلام العرب، لكن النحاة قاسوا عليها في كثير من الأفعال، مثل: تمندل من "المنديل"، "تأرمل" من "أرملة"، تبيطر من "بيطار". وقد انتقد بعض النحاة هذا التوسع، لندرة الشواهد، لكن آخرين رأوه ممكنًا معقولاً، إذا كانت الصيغة مألوفة وذات معنى. يقول ابن جني: "ما بُني من الأفعال على الجوامد مما لا نظير له قليل، لكنه مقيس، لأن له علة اشتقاقية ظاهرة" (ابن جني، ١٩٩٣، ج ٢، ص ١٢١).

٤. إعراب المثنى في ألفاظ قليلة: "كِسوان، جلبان"

وردت بعض الكلمات القليلة في صيغة المثنى، لكنها في الأصل ليست مثنى، مثل: "كِسوان" (بمعنى ثوبان)، "جلبان" (نوع من الحبوب). وقد قاس بعض النحاة على هذه الصيغ، بينما عدّها آخرون من الشذوذ اللفظي الذي لا يُقاس عليه.

٥. صياغة الأفعال الرباعية المضعفة: "ززل، وسوس"

اختلف النحاة في القياس على الأفعال الرباعية المضعفة مثل "وسوس"، "زلزل"، "دمدم". فهي قليلة في كلام العرب، لكنها أصبحت باباً مستقلاً في التصريف، يُقاس عليه عند أكثر النحاة. قال ابن السراج: "باب التضعيف في الرباعي قليل، لكنه معقول القياس" (ابن السراج، ١٩٩٦، ج ٢، ص ٥٥).

٦. الجمع على أوزان نادرة: "أصابع، أفاعل":

صيغ الجمع من أكثر أبواب الشذوذ في العربية، خاصة عندما تأتي على أوزان نادرة مثل "أفاعل"، "فعائل"، وقد وردت في كلمات مثل: "أصابع"، "قراصن"، "دفاتر". وقد توسّع الصرفيون في القياس على هذه الأوزان رغم قلة الشواهد، وعلّلوا ذلك بالسمع والمطابقة الصوتية.

إن ما نوقش من أمثلة في هذا المبحث يدلّ على أن كثيراً من الظواهر التي كانت في الأصل "قليلة"، أصبحت قواعد مقيسة في النحو العربي، بعد أن تبنّاها جمهور النحاة أو كثرت أمثلتها. ومع ذلك، ظلّ الجدل قائماً حول مدى شرعية هذا القياس، خاصة عند تضارب السماع والقياس.

٩. تحليل منهجي لأسباب الرفض والقبول في القياس على القليل:

تكشف مواقف النحاة من القياس على القليل عن خلفيات معرفية ومنهجية متباينة، تتراوح بين منطق التأصيل العقلي ومنطق النقل اللغوي. ولفهم هذا الجدل بشكل دقيق، لا بدّ من تحليل الأسس التي اعتمدها كل فريق لتبرير موقفه.

١. أسباب رفض القياس على القليل

أولاً: ضعف الطرد والكثرة:

يرى الرافضون للقياس على القليل أن أساس القياس هو الطرد، أي اطراد الظاهرة في عدد كبير من الأمثلة، مما يعطيها صفة القاعدة. فإذا كان الأصل المقيس عليه قليلاً، فلا يجوز التعميم عليه. يقول ابن السراج: "لا يُقاس على الشاذ، لأن القياس إنما هو لما كثر في كلامهم" (ابن السراج، ١٩٩٦، ج ١، ص ١١٢).

ثانياً: الخوف من الاضطراب المنهجي:

يؤدي القياس على الظواهر النادرة إلى اضطراب النظام النحوي، لأنه يفتح الباب أمام التعميم على ما لا يجوز التعميم عليه، مما يُنتج قواعد شاذة. ويقول الرضي الاسترابادي: "من قاس على القليل قاس على ما لا أصل له، فدخل الفساد في النحو" (الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٩٣).

ثالثاً: احترام حدود السماع:

يتمسك هذا الاتجاه بدراسة النقل عن العرب، ويجعل السماع هو المرجع الأعلى، فإذا خالف القياس السماع، وجب تقديم السماع، لا سيما إذا كان المقيس عليه ضعيف الورد.

٢. أسباب قبول القياس على القليل:

أولاً: أن كل ما نُقل عن العرب حجة:

يرى الكوفيون أن كل ما ثبت عن العرب، ولو كان قليلاً، صالح أن يكون أصلاً في القياس. لأن العرب لا تتكلم إلا على وجهه، كما أن اللغة موزعة بين قبائل مختلفة، فما ندر في قبيلة قد يكثر في غيرها. قال الكسائي: "ما سمعناه من العرب، نقيس عليه، وإن قل" (السيوطي، ١٩٨٩، ص ٧٨).

ثانياً: أن القلة لا تعني الفساد:

الظاهرة القليلة ليست بالضرورة شاذة، وإنما قلة ورودها لا تمنع من صحتها. وقد قاس كثير من النحاة على صيغ مثل "افعلل"، "تدحرج"، "توسوس"، رغم قلتها.

ثالثاً: أن القياس يُعَلِي من شأن العقل:

بعض النحاة، وعلى رأسهم ابن جني، انطلقوا من مبدأ أن العربية محكومة بنظام عقلي، حتى إن كان مستتراً. وما يبدو شاذاً قد يكون له أصل، أو قاعدة خفية لم يُدركها النحاة بعد.

يقول ابن جني: "كلّ ما جاء عنهم فغير خارج عن قياس، وإن خفي علينا وجهه" (الخصائص، ١٩٩٣، ج ٢، ص ١٢١).

١٠. القياس على القليل في ضوء اللسانيات الحديثة:

مع تطور اللسانيات في القرن العشرين، تغيّرت النظرة إلى اللغة من كونها نسقاً منطقيّاً محكوماً بالقياس، إلى كونها ظاهرة طبيعية واستعمالية، تنظم في بنى تختلف باختلاف السياقات، والوظائف، وأنماط الخطاب. وقد ألقت هذه المقاربات الحديثة بظلالها على مسألة "القياس على القليل"، فدعت إلى إعادة التفكير في المعيارية والتفديد، والتفريق بين الكفاية والاستعمال.

١. النحو الوظيفي: التركيز على التداول لا القواعد:

ترى المدرسة الوظيفية، ومن روادها "سيمون ديك"، أن البنية اللغوية مرتبطة بوظائف تواصلية، وليست نتاجاً لقياس عقلي مجرد. ومن ثم، فحتى الظواهر القليلة يمكن أن تكون ذات وظيفة خاصة في السياق، مما يضيف عليها شرعية لغوية، وإن كانت قليلة. يقول سيمون ديك: "البنية النحوية هي محصلة الوظيفة التواصلية ضمن السياق، لا نتيجة منطقية لقياس مجرد" (Dik, 1997, p. 15). ومن هذا المنظور، الندرة لا تنفي المشروعية، طالما أن الظاهرة تحقق غرضاً دلاليّاً أو تواصلياً محدداً.

٢. النحو التوليدي التحويلي: من القاعدة إلى الإنتاجية:

يرى "تشومسكي" أن اللغة نتاج "كفاية لغوية" فطرية، وأن المتكلم يستطيع إنتاج جمل غير مسبقة استناداً إلى قواعد محدودة. وتفترض النظرية أن ما يُنتج المتكلم قد لا يكون شائعاً، لكنه جازٍ نحويّاً ما دام مطابقاً للقاعدة العميقة. يقول تشومسكي: "ليس كل ما يُسمع صالحاً، وليس كل ما هو صالح يُسمع" (Chomsky, 1965, p. 8). وهذا المبدأ يُعيد الاعتبار إلى القياس على القليل، ما دام منطقي البنية، متسقاً مع القواعد التوليدية، حتى لو لم يرد في السماع الفعلي.

٣. تحليل الخطاب واللسانيات التداولية:

تؤكد اللسانيات التداولية أن الحكم على الظواهر اللغوية لا يتم بمعزل عن سياقها التواصلية. فقد يُستعمل تركيب نادر أو غير شائع لأنه يناسب سياقًا تعبيريًا أو موقفًا بلاغيًا معينًا. مثال ذلك في العربية: استعمال "ما أفعله!" في أسلوب التعجب، رغم أن أصل التركيب نادر نسبيًا. أو بناء أفعال من الجوامد في سياقات بلاغية إبداعية (مثل: "تأمرك").

ترى المدرسة التداولية أن "النادر قد يُنتج قصدًا، لا عرضًا"، مما يجعله قابلاً للاعتماد، لا للرفض (Kerbrat-Orecchioni, 1980).

٤. إعادة التفكير في "المعيارية":

أحد أعظم إسهامات اللسانيات الحديثة هو نقدها لفكرة "النحو المعياري" التي تحكم على الاستعمال بالصحة أو الخطأ بناءً على معيار خارجي. فالنحو في نظرها "وصفي"، لا "تقويمي"، واللغة ملك لمستعمليها، لا لواضعي قواعدها. من هنا، فإن الظواهر القليلة لا تُرفض لقلتها، بل تُدرس لفهم وظيفتها ومجالها، وهو ما يتقاطع مع تساؤلات النحاة العرب الأوائل دون أن يكون مطابقاً لها.

٥. صدى هذا الطرح في الدراسات العربية الحديثة:

بدأت بعض الدراسات العربية الحديثة تتأثر بهذه الرؤية، خاصة في كتابات تمام حسان، وعبد السلام المسدي، ومحمد حماسة عبد اللطيف، الذين دعوا إلى تحرير النحو من سلطة المعيارية الصارمة. يقول تمام حسان: "النحو يجب أن يكون علمًا وصفيًا للغة، لا قيدًا لتصرفها، ولا سيقًا على رقبته" (تمام حسان، ٢٠٠٦، ص ١١٥).

إسهامات المحدثين العرب في تقييم مسألة القياس على القليل

رغم هيمنة التصور التقليدي للقياس في الدرس النحوي العربي، فقد ظهرت منذ القرن العشرين تيارات عربية حديثة دعت إلى إعادة النظر في أسس التقعيد، ومنها مسألة "القياس على القليل". وقد اختلفت مواقف المحدثين، بين من دعا إلى تجاوز القياس نهائيًا، ومن حاول إعادة تأصيله بمنطق جديد، يراعي الاستعمال والدلالة والسياق.

١. تمام حسان: من ثنائية السماع والقياس إلى الاستعمال:

تمام حسان (١٩١٨-٢٠١١) من أبرز من تحدّثوا عن نقد القياس في النحو العربي، واعتبر أن النحو لا يجب أن يُبنى على القياس العقلي وحده، بل على الوصف الدقيق لاستعمالات اللغة. وقد طرح في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" تصوّرًا بديلاً يجعل الاستعمال هو المصدر الأساس للقواعد، لا مجرد التقعيد القياسي. يقول: "السماع ليس سماعًا مطلقًا، والقياس ليس قياسًا مطلقًا. لا بد من ربط الظاهرة بعلائها الاستعمالية والوظيفية، لا بما يسميه النحاة 'الشذوذ'" (تمام حسان، ٢٠٠٦، ص ١٣١). وقد اعتبر أن الظواهر القليلة إذا ثبت استعمالها في سياق تعبير ذي وظيفة، فهي حجة، بل يمكن أن تكون نموذجًا لتوليد قواعد جديدة.

٢. شوقي ضيف: الدعوة إلى التيسير والتخفيف من صرامة القياس:

أشار الدكتور شوقي ضيف في مؤلفاته النحوية (١٩١٠-٢٠٠٥) إلى أن النحو العربي شابه كثير من التكلف بسبب اعتماد النحاة على القياس في مواضع لم ترد في كلام العرب، أو وردت بشكل نادر. ودعا إلى الاكتفاء بما سمع من العرب، وترك ما شذَّ أو ندر، لأن الغاية من النحو هي الخدمة التعليمية، لا الجدل العقلي. "كثير من الأبواب النحوية ما وُجد إلا ليدخل تحته مثال شاذ أو نادر، وهذا مما لا حاجة له فيه" (ضيف، ١٩٨٢، ص ٤٥).

٣. محمد حماسة عبد اللطيف: ترشيد القياس لا هدمه:

تحدث حماسة عبد اللطيف في كتابه "في بلاغة النظم القرآني" عن ضرورة التفريق بين القياس المؤسَّس، الذي يُبنى على الكثرة والاستعمال، وبين القياس التبريري، الذي يُلجأ إليه لتفسير ظاهرة نادرة أو متوهمة. ودعا إلى ترشيد القياس، لا إلى رفضه. "القياس على القليل ليس خطأ منهجيًا في ذاته، لكنه يصبح مضللًا إذا غاب عن مقصده التفسيري" (حماسة، ٢٠٠٠، ص ١٣٢).

٤. عبد السلام المسدي: نقد النحو بوصفه سلطة معرفية:

ذهب عبد السلام المسدي إلى أبعد من ذلك، فاعتبر أن القياس النحوي يمثل أداة سلطة معرفية فرضت معيارية على اللغة، وعزلت بين ما هو مقبول وما هو مرفوض، دون وجه علمي. وهو يطالب بإعادة تأهيل النظر النحوي على أسس لسانية وصفية.

و نصل في آخر هذا المبحث إلى أن القياس على القليل في التصور الحديث لم يعد مسألة عقلية محضة، بل أصبح مرهونًا بوظيفة الظاهرة، وسياقها التداولي، ومستواها الاستعمالي. وبذلك، فإن المحدثين لم يرفضوا القياس على القليل لندرته فحسب، بل لأن التصور القديم للقياس نفسه بات بحاجة إلى مراجعة جذرية.

١١. مناقشة نقدية: هل القياس على القليل اجتهاد علمي أم اضطراب منهجي؟

تُعدّ مسألة "القياس على القليل" نقطة التقاء بين التأسيس العلمي في النحو العربي، والاضطراب المنهجي الذي قد يُنتج عن الإفراط في التعميم. وبين هذين الحدين، تتأرجح الآراء القديمة والحديثة، مما يفرض علينا أن ننظر إلى المسألة نظرة شمولية، تتجاوز الحكم القطعي، وتستند إلى منطق نقدي مركَّب.

١. متى يكون القياس على القليل اجتهادًا علميًا؟

أولاً: إذا وُجد له ما يسند له من العلة:

لا يكفي أن تُسمع الظاهرة عن العرب، بل لا بد أن تكون لها علة لغوية مقبولة. فإذا ثبت أن الظاهرة القليلة ذات بنية منطقية، فإن القياس عليها يمكن أن يُعد اجتهادًا مشروعًا. وقد قال ابن جني في هذا المعنى: "كل شيء علته العرب فليس بشاذ، وإن قلَّ" (الخصائص، ج ١، ص ٥٢).

ثانياً: إذا تحقق فيها التناسب مع المقيس عليه:

قد تكون الظاهرة نادرة، لكنها تشترك مع أصل مطرد في العلة أو البنية الصرفية أو الصوتية، مما يجعل القياس عليها معقولًا.

ثالثاً: إذا كانت مؤيدة بالاستعمال أو السياق:

في السياقات البلاغية أو الشعرية أو الخطابية، قد يُستعمل النادر لتحقيق غرض تعبيرى، مما يمنحه مشروعية تداولية، كما يرى أصحاب اللسانيات التداولية.

٢. متى يكون القياس على القليل اضطراباً منهجياً؟

أولاً: حين يُبنى على مثال واحد أو نادر جداً:

إذا وُجد المثال النحوي في شاهد واحد فقط، أو في بيت شعر فيه خلاف في النسبة، فإن القياس عليه يصبح أمراً مرفوضاً من جهة المنهج، لأنه لا يعتمد على قاعدة، بل على استثناء.

قال السيوطي: "ما شذَّ لا يُقاس عليه، وإن سُمع، لأنه خلاف الأصل" (الاقتراح، ص ٨٣).

ثانياً: إذا أدى إلى تعميم قاعدة غير مستخدمة:

قد يؤدي القياس على القليل إلى خلق قاعدة نحوية لا وجود لها في الاستعمال العربي الواسع، مما يؤدي إلى تعليم قواعد لا تستعمل، أو تُناقض ما هو مستقر في اللغة.

ثالثاً: إذا استُخدم لردّ السماع:

من مظاهر الاضطراب أن يُقدّم القياس على القليل على السماع الكثير، وهذا ما حذّر منه ابن مضاء، لأنه يجعل العقل مقدماً على اللغة، ويقلب الأولويات في التحليل اللغوي.

٣. جدلية التوازن بين العقل والنقل:

لقد سعى النحاة المتزنون إلى إيجاد منطقة وسطى، فلا يُرفض القياس على القليل مطلقاً، ولا يُقبل بدون شروط. والقاعدة الذهبية عندهم: "إذا وافق القياس السماع، قُبل، وإذا خالفه رُجِحَ السماع". وهذه القاعدة يمكن تعميمها على القليل، شرط أن تُراعى: فصاحة القائل، وثبوت النقل، وإمكانية الاشتقاق العقلي.

٤. الحاجة إلى تأصيل جديد لمفهوم القياس:

إنّ الخلاف حول القياس على القليل لا يكشف فقط عن مشكلة في تطبيق القواعد، بل عن أزمة أعمق في المنهج النحوي ذاته: هل هو استقرائي، أم استنباطي، أم تفسيري؟

وفي ضوء اللسانيات الحديثة، يمكن اقتراح تأصيل جديد للقياس، يقوم على: الاستعمال الفعلي لا الافتراضي، الكثرة النسبية لا المطلقة، المقارنة السياقية لا العزلة القاعدية، ومراعاة البُعد التداولي، لا الاختصار على الصيغة الشكلية.

الخاتمة

يتبين من هذا العرض أن القياس على القليل يمثّل إحدى القضايا الإشكالية في التراث النحوي العربي، لأنها تضعنا في مواجهة مباشرة مع حدود العقل في تقعيد اللغة. لقد تردّد النحاة الأوائل بين الصرامة البصرية والمرونة الكوفية، ثم جاء ابن جني ليربط بين المنطق والعادة اللغوية، قبل أن يعلن ابن مضاء رفضه للقياس برّمته، باعتباره افتراضاً على "سماع" العرب.

وإذا كان الخلاف قد احتدم حول هذه المسألة، فإن النظر اللساني الحديث . من خلال مفاهيم النحو الوظيفي، والتحليل التداولي، ونظرية الكفاية . قد أعاد ترتيب الأولويات، وغيّر مركز الثقل من "القياس العقلي" إلى "الاستعمال التداولي". وهو ما يجعلنا، اليوم، بحاجة إلى تحديد النظر في أصول القياس النحوي، وربما صياغة منهج نحوي عربي بديل، يزاوج بين الوفاء للموروث، والانفتاح على المعاصرة.

التوصيات

١. ضرورة إعادة تعريف القياس النحوي في ضوء الكفاية اللغوية والاستعمال الواقعي، وتجاوز التصورات الشكلية التقليدية.
٢. إجراء دراسات تطبيقية على الظواهر القليلة المقيسة في كتب النحو، وفحص مدى مشروعيتها الاستعمالية والتداولية.
٣. مراجعة المناهج التعليمية في تدريس النحو، بحيث لا تُقدّم الظواهر القليلة على أنها قواعد أصلية، دون تنبيه إلى طبيعتها الخاصة.
٤. الاستفادة من اللسانيات الحديثة في وضع منهج جديد للقياس يقوم على التداول، والسياق، والوظيفة، لا على الصيغة الشكلية وحدها.
٥. فتح المجال لقراءات نقدية جديدة للموروث النحوي، بعقلانية دون تحجّم، وبانفتاح دون تفريط.

المصادر والمراجع:

- ابن جني. (١٩٩٣). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: دار الهلال.
- سيبويه. (١٩٨٨). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن السراج. (١٩٩٦). الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السيوطي. (١٩٨٩). الاقتراح في أصول النحو. تحقيق عبد الله أمين. بيروت: دار الفكر.
- الزجاجي. (١٩٨٤). الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دمشق: دار الفكر.
- ابن مضاء. (١٩٩٤). الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف.
- حسان، تمام. (٢٠٠٦). اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: دار الثقافة.
- ضيف، شوقي. (١٩٨٢). تحديد النحو. القاهرة: دار المعارف.
- حماسة عبد اللطيف، محمد. (٢٠٠٠). في بلاغة النظم القرآني. القاهرة: دار الشروق.
- المسدي، عبد السلام. (١٩٩٢). اللسانيات وأسسها المعرفية. بيروت: مركز الإنماء القومي.

المصادر الأجنبية:

- Chomsky, N. (1965). Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge: MIT Press.

- Dik, S. C. (1997). The Theory of Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Kerbrat-Orecchioni, C. (1980). L'implicite. Paris: Armand Colin.